

إيران تختار منبرا كويتيا لإعادة تسويق مبادراتها المرفوضة خليجيا

تهديد مبطن في مقال لجواد ظريف يكرّس أسلوب التخويف من تصعيد التوتر



كتابة مجلدات لا تكفي لإقناع الخليجيين بحسن نوايا إيران

الإيراني حسن روحاني مؤخرًا أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة، باعتبارها مبادرة قابلة للتحقيق، قائلًا "إن هذه المبادرة مبنية على أصول ثابتة، منها الالتزام بمبادئ الأمم المتحدة، وحسن الجوار، واحترام سيادة الدول ووحدة أراضيها، وعدم الإخلال بالحدود الدولية، وحل كل الخلافات بطرق السلمية، ورفض التهديد واللجوء للعنف أو المشاركة في أي تحالف أو حلف عسكري ضد أحدهما الآخر، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية والعلاقات الخارجية لأحدهما الآخر". وتشكك دول إقليمية في إيمان إيران بالمبادئ التي ساقها ظريف في مقاله، وتعتبر أن سياساتها تجاه دول الإقليم، وتدخلاتها في اليمن والعراق وسوريا، ومشاركتها في الاعتداء على السعودية ومؤامراتها ضد البحرين تناقض جزئيًا دعوات الحوار التي دأبت على إطلاقها بشكل صوري.

الخليج لإقامة نظام أمن إقليمي تكون إيران جزءًا منه، إذ تعتبرها المشكلة الحقيقية وبالتالي لا يمكن أن تقدّم الحلول. وانتهج جواد ظريف في مقاله بالصحيفة الكويتية النهج الإيراني المعهود في تقديم طهران كداعية حوار مع بلدان المنطقة وساعية إلى تحقيق السلام والاستقرار. وكتب في مقاله "المنطقة تعاني من فقر للحوار الإقليمي الشامل في المجالات المختلفة، الأمر الذي يؤدي إلى جفاف جذور السلام والعمران إلى الأبد"، مشدداً على حاجة المنطقة "إلى الحوار الإقليمي الداخلي أكثر من ميلها نحو كبل الاتهامات واستخدام التعابير العدائية والعنفية والتنافس التسليحي وتكديس الأسلحة". كذلك حاول ظريف تسويق "مبادرة هرمز للسلام" التي طرحها الرئيس

أو عقد اجتماع يضم مسؤولين من دول المنطقة، كما فشل في الحصول على ضمانات كويتية بأن تغييراً سيطراً على سياسة الدولة في مرحلة ما بعد الأمير الحالي البالغ من العمر تسعين عاماً. وبالمثل تحركت إيران صوب سلطنة عمان لعرض فكرة اتفاقيات عدم الاعتداء، وذلك عبر سفيرها في مسقط محمد رضا نوري شاهرودي الذي كشف في وقت سابق أن بلاده أبلغت القيادة العمانية برغبتها في توقيع معاهدة عدم اعتداء على ما يبدو، العرض الإيراني الذي لم تجده له أي أصداة لا في الإعلام ولا في الخطاب الرسمي العماني. وبحسب مصادر دبلوماسية في الإقليم فإن إيران كانت تطمح لإنجاح فكرة المعاهدات الثنائية مع الكويت وعمان أملاً في تميمها لاحقاً على بلدان المنطقة، لكنها اصطدمت بممانعة بلدان

لجوء وزير الخارجية الإيراني لمخاطبة بلدان الخليج عبر منبر إعلامي كويتي كشف مجدداً الصعوبات الكبيرة التي تواجهها إيران في تسويق أفكارها ومبادراتها بشأن "السلام" في المنطقة، في ظل عدم تكرار تلك الأفكار، ليس فقط من قبل عواصم الخليج ذات العلاقات المتوترة مع طهران، ولكن أيضاً من قبل عمان والكويت اللتين كانت إيران تتوقع منهما تجاوباً أكبر مع "مبادراتها".

الكويت - اختار محمد جواد ظريف وزير الخارجية الإيراني منبرا إعلاميا كويتيا لإعادة الترويج لمشروع "مبادرة هرمز للسلام"، التي تجعل لبلاده دوراً قيادياً في "تأمين" منطقة الخليج، ولفكرة إبرام معاهدات ثنائية لعدم الاعتداء هادفة إلى تحييد كل من الكويت وسلطنة عمان عن الجهود التي تبذلها قوى إقليمية ودولية لوضع إطار شامل لتأمين المنطقة من المخاطر والتهديدات التي تعتبر إيران ذاتها مصدرها الأساسي. وجاء ذلك بعد أن قوبلت المبادرات لدى عزمها في وقت سابق بعدم الإكترار، لاسيما من قبل الكويت وعمان اللتين تحفظتان، إلى جانب قطر، بعلاقات أوثق مع إيران قياساً بالعلاقات المتوترة التي تجمع بين طهران وباقي عواصم الخليج.

ولم يخل مقال منسوب للوزير الإيراني، نشرته الخميس صحيفة الراي المحلية الكويتية من نبرة تخويف لبلدان المنطقة من تصاعد التوتر، ترتقي إلى مرتبة التهديد المبطن، وهو ذات الأسلوب الذي اعتمده طهران في ضغوطها التي وجهتها بشكل خاص صوب الكويت منذ بدء الأزمة التي أطلقتها إيران بسلسلة اعتداءات على مرافق حيوية على صلة بالنفط وطرق نقله إلى الأسواق العالمية أخرىها قصف منشآت تابعة لشركة أرامكو السعودية بصواريخ مجنحة وطائرات مسيرة، حاولت طهران نسبه لوكالاتها الحوثيين في اليمن، لكن الكثير من الدلائل أشارت إلى ضلوع إيران في الاعتداء بشكل مباشر.

وقال ظريف في مقاله "إن الأمن لا يمكن تجزئته وتفكيكه، فإبنا أن نجمع الجميع بالأمان وإبنا أن نجرم الجميع منه".

وحاولت إيران قطع الطريق على جهود أميركية لإنشاء تحالف دولي لحماية طرق الملاحة البحرية في المنطقة، وذلك بعرضها مبادرة أطلقت عليها اسم

الكويت - اختار محمد جواد ظريف وزير الخارجية الإيراني منبرا إعلاميا كويتيا لإعادة الترويج لمشروع "مبادرة هرمز للسلام"، التي تجعل لبلاده دوراً قيادياً في "تأمين" منطقة الخليج، ولفكرة إبرام معاهدات ثنائية لعدم الاعتداء هادفة إلى تحييد كل من الكويت وسلطنة عمان عن الجهود التي تبذلها قوى إقليمية ودولية لوضع إطار شامل لتأمين المنطقة من المخاطر والتهديدات التي تعتبر إيران ذاتها مصدرها الأساسي. وجاء ذلك بعد أن قوبلت المبادرات لدى عزمها في وقت سابق بعدم الإكترار، لاسيما من قبل الكويت وعمان اللتين تحفظتان، إلى جانب قطر، بعلاقات أوثق مع إيران قياساً بالعلاقات المتوترة التي تجمع بين طهران وباقي عواصم الخليج.

ولم يخل مقال منسوب للوزير الإيراني، نشرته الخميس صحيفة الراي المحلية الكويتية من نبرة تخويف لبلدان المنطقة من تصاعد التوتر، ترتقي إلى مرتبة التهديد المبطن، وهو ذات الأسلوب الذي اعتمده طهران في ضغوطها التي وجهتها بشكل خاص صوب الكويت منذ بدء الأزمة التي أطلقتها إيران بسلسلة اعتداءات على مرافق حيوية على صلة بالنفط وطرق نقله إلى الأسواق العالمية أخرىها قصف منشآت تابعة لشركة أرامكو السعودية بصواريخ مجنحة وطائرات مسيرة، حاولت طهران نسبه لوكالاتها الحوثيين في اليمن، لكن الكثير من الدلائل أشارت إلى ضلوع إيران في الاعتداء بشكل مباشر.

وقال ظريف في مقاله "إن الأمن لا يمكن تجزئته وتفكيكه، فإبنا أن نجمع الجميع بالأمان وإبنا أن نجرم الجميع منه". وحاولت إيران قطع الطريق على جهود أميركية لإنشاء تحالف دولي لحماية طرق الملاحة البحرية في المنطقة، وذلك بعرضها مبادرة أطلقت عليها اسم

جولة لبوتين تحدث منعطفا في العلاقات الروسية الخليجية

موسكو - ستكون العلاقات الروسية الخليجية على موعد مع منعطف جديد، حين يقوم الرئيس الروسي فلاديمير بوتين بداية الأسبوع القادم بزيارة إلى كل من المملكة العربية السعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة، اللتين تحولتا إلى قاطرتين لإعادة الاستقرار إلى المنطقة، وإخراجها من مرحلة التوتر التي تشهدها.

وتتطوي الزيارة على مصالحي اقتصادية ومنافع مادية مباشرة لكل من روسيا والإمارات والسعودية، لكن لها أبعاداً استراتيجية أعمق من ضمنها دعم مساعي الدولتين الخليجيتين إلى تنويع شركائهما الدوليين، وترسيخ مكانة أبوظبي والرياض كمحاورين ندين لمختلف القوى العالمية. وقالت الرئاسة الروسية، الخميس، إن الرئيس فلاديمير بوتين سيترور السعودية في الرابع عشر من أكتوبر الجاري، كما سيترور الإمارات في الخامس عشر من الشهر ذاته.

وجاء ذلك بحسب ما نقلت قناة "روسيا اليوم" عن مساعد الرئيس الروسي يوري أوشاكوف الذي أوضح أنه يتم تحضير نحو 30 وثيقة، بما في ذلك اتفاقيات تجارية، لتوقيعها خلال زيارة الرئيس الروسي فلاديمير بوتين إلى السعودية. ومن جانبها نقلت وكالة الأنباء الإماراتية عن دبلوماسي روسي أن وجود جالية كبيرة ناطقة باللغة الروسية في دولة الإمارات سيجعل العلاقات بين البلدين أكثر قوة وقرباً، مؤكداً أن الإمارات من أهم الشركاء لروسيا في الشرق الأوسط، وقال يوري فيدكاس، نائب رئيس البعثة في السفارة الروسية في أبوظبي إن استضافة دولة الإمارات لجالية ناطقة بالروسية تضم حوالي مئة ألف شخص، يعزز مفهوم التسامح وقيمه ويقوي العلاقات بين الشعبين. وتعليقاً على الزيارة الرسمية المرتقبة للرئيس الروسي فلاديمير بوتين لدولة الإمارات الأسبوع المقبل، تحدث الدبلوماسي الروسي إلى مجموعة من الصحافيين في أبوظبي حول العناصر والقيم المشتركة التي تربط البلدين الصديقين، مشيراً إلى التسامح باعتباره واحداً من أهم هذه القيم المشتركة. وأشار إلى احتضان دولة الإمارات أكثر من 200 جنسية على أرضها، وكذلك تستضيف روسيا حوالي 180 جنسية، موضحاً أن الحياة المتنامية التي ينعم بها أفراد هذه الجنسيات المتعددة في كلا البلدين هي مثال جلي لممارسة التسامح في المجتمعات متعددة الثقافات.

الحرب تسير باليمن نحو تصدّر قائمة أفقر بلدان العالم

وأكد ممثل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في اليمن أوك لوتسما "لم تتسبب الحرب في جعل اليمن أكبر أزمة إنسانية في العالم فحسب، بل أغرقته في أزمة تنموية مروعة أيضاً".



أوك لوتسما
الحرب أغرقت اليمن في أزمة إنسانية وتنموية مروعة

وأضاف "أن الأزمة المستمرة تهدد بجعل سكان اليمن الأكثر فقراً في العالم، وهو عبء لا يمكن للبلد، الذي يعاني بالفعل، تحمله".

على رأس تحالف عسكري دعماً للقوات الحكومية، وأيضا لمنع استغلال تنظيمي القاعدة وداغش للظرف والتمركز في مناطق من البلد ذي الموقع الاستراتيجي المشرف على باب المندب الذي تمر عبره يوميا كميات كبيرة من نفط منطقة الخليج المتجهة صوب الأسواق العالمية. وأوقعت الحرب عشرات الآلاف من القتلى والجرحى بحسب منظمة الصحة العالمية، وأطلقت موجات نزوح داخلي نتج عنها تشرد أكثر من ثلاثة ملايين شخص، بينما أصبح 24.1 مليون، أي أكثر من ثلثي السكان في حاجة للمساعدة، بحسب الأمم المتحدة التي تصف الأزمة الإنسانية في اليمن بأنها الأسوأ في العالم حالياً.

التقرير "يعود ارتفاع نسبة الفقر في اليمن إلى عوامل تتعلق بالحرب الدائرة، بما في ذلك انهيار الاقتصاد الذي خسر فيه البلد 89 مليار دولار أميركي من نشاطه الاقتصادي منذ عام 2015". وحذر التقرير من أنه إذا استمر القتال حتى عام 2030، سيعيش 78 في المئة من اليمنيين في فقر مدقع، وسيعاني 95 في المئة من سوء التغذية، و84 في المئة من الأطفال سيعانون من التقرّم. ويتشهد اليمن منذ 2014 حرباً بين المتمردين الحوثيين المدعومين من إيران، والقوات الموالية لحكومة الرئيس المحترف به دولياً عبدربه منصور هادي. وفي مارس 2015 تدخلت السعودية

تحقيق أهداف التنمية المستدامة، والتي تُعد الإطار العالمي لمكافحة الفقر الذي تم الاتفاق عليه في عام 2015 مع التاريخ المستهدف لعام 2030، ولكن أكثر من أربع سنوات من القتال أعاقت التنمية البشرية لمدة 21 عاماً". وتابع "من غير المرجح أن يحقق اليمن أيًا من أهداف التنمية المستدامة حتى لو توقفت الحرب اليوم"، موضحاً "لم تتسبب الحرب في جعل اليمن أكبر أزمة إنسانية في العالم فحسب، بل أغرقته في أزمة تنموية مروعة أيضاً". وورد أيضاً بذات

يكون هناك وكلاء مليون (الحوثيون) لبلد أجنبي (إيران) مستعد لوضع مصير ذلك البلد موضع مراهنه في سبيل تحقيق مطامعه الإقليمية. وقالت الأمم المتحدة، الخميس في تقرير، إن نسبة الفقر في اليمن وصلت إلى 75 بالمئة مقارنة بـ47 في المئة قبل بدء الحرب. وجاء في التقرير الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي "إذا استمر القتال حتى عام 2022، فسيفصف اليمن كأفقر بلد في العالم". ولفت إلى أنه في حالة عدم نشوب الصراع، فإنه كان بالإمكان أن يحزن اليمن تقدماً نحو

حصدت الأمم المتحدة من أن اليمن يسير نحو التحول إلى أفقر بلد في العالم، وذلك بسبب الحرب المستمرة منذ سنة 2014 والتي فجرها المتمردون الحوثيون المواليون لإيران بغزوهم للعاصمة صنعاء واحتلالها، منطلقين من ذريعة دعم احتجاجات شعبية على زيادة أقرتها الحكومة آنذاك في أسعار الوقود وعرفت اصطلاحاً بـ"الجرعة السعوية". وبين مرحلة الاحتجاج على زيادة في الأسعار حين كانت الأوضاع في اليمن صعبة إلى حد ما لكنها قابلة للمعالجة والتحسين، وما لت إليه حال البلد سياسياً وأمنياً واقتصادياً واجتماعياً تكمن مفارقة كبرى، تكشف خطورة أن

جهود إماراتية لتخفيف آثار الفقر في اليمن

تقديره لـ"التجاوب السريع للنداءات الإنسانية التي تلقته هيئة الهلال الأحمر من سكان المناطق النائية في أرياف المكلا عبر تسيير هذه القوافل الإغاثية التي ستخفف من معاناتهم". وتظهر الأرقام بلوغ عدد السلال الغذائية التي تم توزيعها منذ بداية الحالي الذي تضعه الإمارات تحت عنوان "عام التسامح" في محافظة حضرموت 32 ألفاً و444 سلة غذائية تزن 2622 طناً استهدفت 162 ألفاً و220 فرداً من الأسر المحتاجة والمتضررة في المحافظة.

وأعلن الخميس، عن تقديم الإمارات 2200 سلة غذائية تحوي ما مجموعه 177.8 طن من الأغذية المتنوعة لأهالي مديرية أرياف المكلا وضواحيها في محافظة حضرموت شرقي اليمن استفاد منها 11 ألف شخص من الأسر الأكثر فقراً. وقالت وكالة الأنباء الإماراتية "وأم" إنه جرى توزيع تلك المساعدات عبر فرق هيئة الهلال الأحمر الإماراتي من خلال قوافل إغاثية تم تسييرها إلى عدد من القرى والمناطق الريفية بمحافظة حضرموت. ونقلت عن أحمد العكبري مدير عام مديرية أرياف المكلا

المكلا (اليمن) - بذلت دولة الإمارات العربية المتحدة على مدار سنوات الحرب في اليمن، جهوداً كبيرة لتخفيف قدر الإمكان من أعباء الصراع وتداعياته على السكان، وذلك من خلال تقديمها حزمًا من المساعدات تراوحت بين مساعدات إغاثية عاجلة تضمنت أغذية وأدوية ومعدات للإيواء للنازحين هرباً من القتال والمتضررين من الكوارث الطبيعية، وأخرى أطول مدى حاولت الإمارات من خلالها إنقاذ قطاع التعليم وباقي الخدمات من كهرباء وطرق وتزويد بمياه الشرب في عدد من مناطق البلاد.



حين يصبح تأمين لقمة العيش بحد ذاته هدفاً أسماً